Ministère de l'Enseignement Supérieur de
la Formation des Cadres et de la
Recherche Scientifique
Université Cadi Ayyad
La Présidence

وزارة التعليم العالي و تكوين الأطر
والبحث العلمي
جامعة القاضي عياض – الرئاسة

محضر اجتماع مجلس الجامعة
17 يوليوز 2003

حضر هذا المجلس :

عن الأعضاء بحكم القانون السادة : أحمد الجبلي – عبد القادر مخلص – محمد أرسلان – بديع الزمان المهاجي– أحمد الطراشن – عبد الجليل هنوش – المصطفى العدناني – محمد أنكريم – أحمد العلوي.

عن الأعضاء المعينين السادة : رشيد رحمون – عبد العزيز المجذوبي.

عن الأعضاء المنتخبين السادة : بومدين التانوتي– عبد الإله حكيم – محمد الفائز – عبد الواحد بن ياسر – عبد الرحمان عيادي – عبد النعيم كلدي – المظفار الشرقاوي – سعيد أيت بن علي – نادية شائبي – الحبيب نيبو – ادريس غجدامي – احمد المتصدق – مولاي ادريس الجبلي – نجيب كنداني – محمد الأكلع – خديجة مديح – رشيد العمراوي – محمد الخيار – احمد الجودي – مصطفى الشقرافي.

جدول الأعمال :

1– المصادقة على المسالك المتبقية
2– مناقشة مشاريع الأنظمة الداخلية لمجلس الجامعة والمؤسسات ومجالس المؤسسات
3– التحضير للدخول الجامعي المقبل 2003–2004
4– مختلفات

في بداية الاجتماع، تقدم الأستاذ ادريس الجبلي نيابة عن أعضاء المجلس بتعزية الأستاذ الشرقاوي المظفار في فقدان والده، ثم اتفق المجلس على ادراج النقط التالية ضمن المختلفات:

- إحداث مؤسسات جامعية بكل من آسفي وبني ملال.
- اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.
- استكمال هياكل الجامعة.
- قضية كلية الطب والصيدلة.
- الملف المطلبي للأساتذة الباحثين.
- مجلس التدبير.
- الهيكلة الإدارية لمصالح الرئاسة.
- وضعية نادي الجامعة.
- وضعية الكاتب العام للجامعة.

النقطة الأولى : المصادقة على المسالك المتبقية

في البداية أعطيت الكلمة للأستاذ التانوتي بومدين، منسق اللجنة البيداغوجية، الذي قدم عرضا عن ظروف عمل اللجنة وعن النتائج التي توصلت إليها.

وبعد تنويه السادة أعضاء المجلس بعمل اللجنة، تركزت المناقشات حول النقط التالية :

- إحداث مسلك (التكوين المستمر في التدبير) بكلية العلوم والتقنيات ببني ملال.
- الأيام المفتوحة للتعريف بالنظام البيدغوجي الجديد الذي سيشرع في العمل به في التعليم العالي.
- تقديم التوضيحات الضرورية عن المسالك الجديدة عبر برنامج إذاعي.
- توفير الوسائل المادية والموارد البشرية لانطلاق العمل بالمسالك.
- الصعوبات المرتبطة بوحدات اللغات والتواصل.

وقد أبدى السيد الرئيس موافقته على إحداث المسلك المقترح، شريطة أن يكون محليا. موضحا أن إحداث المسالك الوطنية يقتضي اعتمادها من طرف اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي.

وبخصوص البرنامج الإذاعي المقدم للتعريف بالمسالك الجديدة، لاحظ بعض المتدخلين أن أحد ضيوف البرنامج ليس عضوا بمجلس الجامعة، وأن لجنة الشؤون البيداغوجية هي التي اقترحت مشاركة الأستاذ المعني، اعتبارا لمواكبته لمختلف مراحل وضع النظام البيداغوجي الجديد. مع التأكيد على أن البرنامج الإذاعي لازال مفتوحا في وجه كل من يرغب في المشاركة. كما شدد الأعضاء على تفعيل الأيام المفتوحة للتعريف بالمسالك الجديدة ، وتوظيف جميع الوسائل الممكنة بما في ذلك إحداث موقع بالأنترنيت.

أما عن الصعوبات المرتبطة بسير وحدات اللغات والتواصل، فقد شدد المجلس على ضرورة توفير الوسائل المادية والموارد البشرية المساعدة على حسن سير هذه الوحدات.

النقطة الثانية : مناقشة مشاريع الأنظمة الداخلية لمجلس الجامعة والمؤسسات ومجالس المؤسسات

بعد تبادل للرأي بين أعضاء مجلس الجامعة، حول الترتيب الذي سيتبع في مناقشة مشاريع الأنظمة الداخلية المعروضة على المجلس، تم الاتفاق على البدء بمناقشة مشروع النظام الداخلي لمجلس الجامعة، وإرجاء باقي المشاريع إلى جلسة يوم الاثنين 21 يوليوز 2003.

في البداية قدم الأستاذ الشرقاوي المظفار منسق "لجنة صياغة الأنظمة الداخلية" تقريرا مركزا حول ظروف إعداد مشروع النظام الداخلي لمجلس الجامعة من طرف هذه اللجنة، المنبثقة عن اجتماع المجلس بتاريخ 5 ماي 2003 والمكونة من : المظفار-كنداني-عيادي-الجبلي-المجدوبي والشقرافي.

وأثناء مناقشة المشروع، أثار السادة الأعضاء مجموعة من الملاحظات الشكلية. كما اقترحت بعض التدخلات حذف بعض مهام مجلس التدبير التي تضمنها المشروع لكونها تتقاطع مع اختصاصات السادة رؤساء المؤسسات. وفي النهاية، طلب من السادة الأعضاء تقديم ملاحظاتهم المتعلقة بالشكل كتابيا. كما كلفت اللجنة التي أعدت المشروع بإدراج جميع التعديلات المقبولة ضمن الصياغة النهائية لمشروع النظام الداخلي لمجلس الجامعة وعرضه على المجلس خلال جلسة 2003/07/21 .

النقطة الثالثة : مختلفات

1- أحاط السيد الرئيس المجلس علما أن اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي قد شكلت، وهي تضم في عضويتها خمس رؤساء جامعات مغربية من ضمنهم رئيس جامعة القاضي عياض. وستعقد اللجنة اجتماعها المقبل يوم 2003/07/24.

2- بخصوص وضعية نادي جامعة القاضي عياض، عرض السيد الرئيس الأسباب التي أدت إلى إعفاء المدير السابق من مهام تسيير النادي، وألح على ضرورة تحسين الخدمات بما يتلاءم ورغبات المنخرطين. وقد تم الاتفاق على العودة لمناقشة الموضوع خلال الدخول الجامعي المقبل.

3- وحول موضوع الملف المطلبي الوطني للأساتذة الباحثين، تدخل السيد ممثل النقابة الوطنية للتعليم العالي، فألح على ضرورة الإستجابة الفورية للمطالب العادلة للسادة الأساتذة.

4- وبخصوص استكمال الهياكل داخل الجامعة، أجاب السيد الرئيس بأنه لا يمكن فتح الترشيحات لتحمل مسؤولية رئاسة باقي المؤسسات التابعة لجامعة القاضي عياض، قبل الإعلان عن نتائج الترشيحات السابقة ببعض المؤسسات.

وبذلك أرجئت باقي النقط المدرجة في جدول أعمال المجلس إلى جلسة يوم الإثنين 2003/07/21.

محضر اجتماع مجلس الجامعة
21 يوليوز 2003

استأنف مجلس الجامعة أشغاله قصد مناقشة النقط المؤجلة منذ الاجتماع السابق ليوم 17 يوليوز 2003.
وهكذا اقر المجلس بالإجماع النظام الداخلي لمجلس جامعة القاضي عياض في صيغته النهائية، وتقرر عرضه على وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي من أجل المصادقة.

ثم انتقل المجلس إلى مناقشة أربعة مشاريع للأنظمة الداخلية لمجالس المؤسسات، تقدمت بها كل من :

- كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.
- كلية العلوم والتقنيات بمراكش.
- كلية العلوم السملالية بمراكش.
- كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال.

وهكذا قدم الاستاذ الشرقاوي المظفار، منسق "لجنة صياغة الأنظمة الداخلية"، تقريرا مركزا يتكون من شقين :

أ- ملاحظات اللجنة بشأن المشاريع الأربعة المعروضة على المجلس.

ب- توصيات عامة تدعو اللجنة بإلحاح إلى أخذها بالاعتبار أثناء الصياغة النهائية لجميع الأنظمة الداخلية لمجالس المؤسسات.

أ- **الملاحظات التي أبدتها اللجنة بخصوص هذه المشاريع**

✓ **مشروع النظام الداخلي لمجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال**

1- يجب تحديد مسطرة إقرار النظام الداخلي لمجلس المؤسسة وكذا مسطرة تعديله من طرف المجلس (مقتضيات ختامية).

2- يجب التنصيص على عدد وأسماء اللجان الدائمة المنبثقة عن مجلس الكلية وعلى صلاحياتها وسير اجتماعاتها.

✓ **مشروع النظام الداخلي لمجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش**

1- حذف الباب المتعلق بهياكل الكلية لأنه يتعلق بالنظام الداخلي للمؤسسة وليس بالنظام الداخلي لمجلس المؤسسة.

2- يجب إعادة صياغة الفصل الثالث طبقا للمقتضيات القانونية الصادرة في المرسوم 2.01.2328 (كيفية تعويض أعضاء مجلس المؤسسة).

3- عدد اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الكلية غير كاف (انظر التوصيات الموحدة على صعيد جميع مؤسسات الجامعة).

✓ **مشروع النظام الداخلي لمجلس كلية العلوم السملالية مراكش**

1- الفصل 10 : يجب التفصيل في العضوية طبقا للمادة 1 من المرسوم 2.01.2328 الصادر بتاريخ 27 يونيو 2002

2- الفصل 13 : يجب التفصيل في كيفية تعويض أعضاء مجلس المؤسسة طبقا للمقتضيات القانونية (الأساتذة الباحثون،الطلبة،الموظفون، المعينون).

3- يجب إعادة صياغة الباب السادس المتعلق بمقتضيات مختلفة وذلك كالتالي :

الفصل 31 : يصبح هذا النظام ساري المفعول بعد المصادقة عليه من طرف مجلس الجامعة.

الفصل 32 : تم إقرار هذا النظام الداخلي من طرف مجلس الكلية المنعقد بتاريخ 15 يوليوز 2003 وتمت المصادقة عليه من طرف مجلس الجامعة المنعقد بتاريخ 21 يوليوز 2003.

✓ **مشروع النظام الداخلي لمجلس كلية العلوم والتقنيات بمراكش**

1- حذف المادة 2 لأنها تتعلق بالنظام الداخلي للمؤسسة وليس بالنظام الداخلي لمجلس المؤسسة.

2- المادة 4 : تعويض عبارة "طبقا للبند 3 أعلاه" بعبارة "طبقا لنفس المراسيم التنظيمية".

3- المادة 5 : تحديد المقصود بأعضاء المؤسسة المنتخبين في مجلس الجامعة (الأساتذة، الطلبة، الموظفون). إذا كان المقصود هم الأساتذة الباحثون، يجب إعادة صياغة المادة كالتالي : "يحضر الأساتذة الباحثون ممثلو المؤسسة في مجلس الجامعة اجتماعات مجلس الكلية بصفة استشارية".

4- المادة 6 : تعويض عبارة "يمكن أن يحضر" بعبارة "يحضر".

5- المادة 8 : البند 14 : تعويض عبارة : "يبدي رأيه في" بعبارة "يبت في".

6- إضافة بند رقم 16 إلى المادة 8 : "يعد نظامه الداخلي وكذا النظام الداخلي للمؤسسة ويعرضه على مجلس الجامعة للمصادقة".

7- المادة 13 : يجب استحضار المقتضيات القانونية فيما يتعلق باتخاذ القرارات داخل مجلس المؤسسة. لذا يجب إعادة صياغة المادة 13 كالتالي : "تتخذ القرارات بموافقة الحاضرين، وإذا تعذر ذلك، تعتمد قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي يتفق ورأي رئيس المجلس".

8- المادة 18 : الفقرة الأخيرة : تعويض عبارة "تقدم تقارير دورية" بعبارة " تقدم اللجان تقارير دورية".

9- المادة 18 : عدد اجتماعات اللجان مرة كل ثلاثة أشهر غير كاف (انظر التوصيات العامة الموحدة على صعيد كل مؤسسات الجامعة).

10- المادة 23 : لا تعتبر هذه المادة من مقتضيات الختامية، لذا يجب نقلها إلى الفصل الرابع المتعلق بسير اجتماعات المجلس (بعد المادة 14).

11- المادة 24 : إضافة العبارة التالية إلى هذه المادة : "قبل عرضها على مجلس الجامعة للمصادقة".

ب- التوصيات الموحدة التي يجب أخذها بالاعتبار على صعيد جميع المؤسسات الجامعية

1- انعقاد الدورات العادية لمجالس المؤسسات قبل دورات مجلس الجامعة كالتالي : دورة أكتوبر - دورة فبراير - دورة يونيو.

2- تمثيلية النقابة الأكثر تمثيلية للأساتذة والنقابة الأكثر تمثيلية للموظفين داخل مجالس المؤسسات بصفة استشارية .

3- عقد اللجان الدائمة المنبثقة عن مجالس المؤسسات لاجتماع واحد في كل شهر على الأقل.

4- تعميم البند 14 والبند 15 من المادة 8 (صلاحيات مجلس المؤسسة) وكذا المادة 23 من مشروع النظام الداخلي لكلية العلوم والتقنيات بمراكش- على جميع الأنظمة الداخلية لمجالس مؤسسات جامعة القاضي عياض. ويتعلق الأمر بما يلي :

- البند 14 : "يبث مجلس المؤسسة في التقرير السنوي المقدم إليه من طرف رئيس المؤسسة فيما يخص تدبير الكلية اعتمادا على أشغال اللجان الدائمة ".
- البند 15 : "يقرر مجلس المؤسسة فيما يخص الحركات الانتقالية للأساتذة الباحثين والأساتذة والموظفين الإداريين والتقنيين للمؤسسة، بعد استشارة الشعب والمصالح المعنية".
- المادة 23 : " في نهاية السنة المالية، يقدم رئيس المؤسسة أمام مجلس المؤسسة تقريرا حول صرف ميزانية المؤسسة ومدى تطبيق القرارات الصادرة عن المجلس في هذا الشأن".

وبعد نقاش عام، وأخذا بالاعتبار للملاحظات والتوصيات السالفة الذكر، صادق المجلس على المشاريع الأربعة للأنظمة الداخلية لمجالس المؤسسات. كما حث باقي المؤسسات على عرض مشاريعها على مجلس الجامعة خلال الدخول الجامعي المقبل.

أما مشاريع الأنظمة الداخلية للمؤسسات المعروضة على مجلس الجامعة، فكان عددها هي الأخرى أربعة وهي :

- مشروع النظام الداخلي لكلية العلوم السملالية.
- مشروع النظام الداخلي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال.
- مشروع النظام الداخلي لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.
- مشروع النظام الداخلي لكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش.

وقبل الشروع في مناقشة محتوى هذه المشاريع طلب من السادة رؤساء المؤسسات المعنية، تقديم عروض مركزة حول ظروف تحضير هذه المشاريع، وقد أكدت تدخلات السادة العمداء أن لجينات مصغرة تمثل السادة الأساتذة تولت إعداد المشاريع قبل عرضها على مجلس المؤسسات التي أغنتها باقتراحاتها وإضافاتها.

كما استمع المجلس إلى التقرير المنجز من طرف "لجنة صياغة الأنظمة الداخلية"، بعد دراستها لمشاريع الأنظمة الداخلية للمؤسسات، حيث خلصت اللجنة إلى ضرورة إعادة صياغة المشاريع المعروضة على مجلس الجامعة في الشكل المضمون وخصوصا مشروعي كلية الحقوق بمراكش وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش مع مراعاة الملاحظات التالية :

1- التنصيص على جميع الهياكل التي تضمها المؤسسة (إدارية – تربوية – علمية...) مع تدقيق صلاحياتها وضبط العلاقات فيما بينها.
2- مراعاة التوازن بين الحقوق والواجبات بالنسبة لجميع مكونات المؤسسة (أساتذة – إداريون – طلبة...).
3- مراعاة التوازن في تبويب المشروع وتوزيع فصوله.
4- تحديد عدد اللجان الدائمة وتأليفها وكيفية سيرها في النظام الداخلي للمؤسسة تطبيقا للمادة 22 من القانون المنظم للتعليم العالي.

وخلال المناقشة، تباينت الآراء بين رفض هذه المشاريع والمصادقة عليها مع مراعاة الملاحظات التي أثيرت بشأنها. وفي الأخير اعتمد المجلس بالتراضي القرار التالي :

1- اعتبار المشاريع المعروضة على المجلس مجرد مذكرات تنظيمية مؤقتة .
2- الموافقة على العمل بها داخل المؤسسات خلال الفصل الجامعي الأول اعتبارا لخصوصية الدخول الجامعي المقبل.
3- مطالبة مجالس المؤسسات بإدخال التعديلات الضرورية على هذه المشاريع وعرضها في صيغتها النهاية على مجلس الجامعة قبل شهر دجنبر 2003.
4- دعوة باقي المؤسسات التابعة لجامعة القاضي عياض إلى صياغة مشاريع أنظمتها الداخلية في دورات استثنائية عاجلة وعرضها على المجلس في اقرب الآجال.
5- تكليف "لجنة صياغة الأنظمة الداخلية" بمتابعة دراسة المشاريع المقترحة.

النقطة الثالثة : التحضير للدخول الجامعي المقبل (2003-2004)

أحيط المجلس علما بالبرنامج الإخباري الذي أعدته اللجنة البيداغوجية للتعريف بالإصلاح الذي عرفه التعليم العالي ببلادنا. كما طلب المجلس من مختلف المؤسسات وضع دليل للطالب يبرز المسالك المفتوحة والوحدات والجديد في نظام الدراسة والمراقبة المستمرة والامتحانات وغيرها.

ويكاد المجلس يجمع على أن الاستعدادات للدخول الجامعي المقبل غير كافية. فهناك عدة نواقص مادية وبشرية ستعيق تفعيل الإصلاح خصوصا بالمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. فالنقص في عدد الأطر وقلة القاعات والمدرجات والحاجة إلى كمية كبيرة من الحواسب وغيرها من الوسائل، كلها عوامل تستدعي التنسيق بين مختلف مؤسسات الجامعة للتخفيف من حدة هذه المشاكل.

وكخلاصة فإن أعضاء مجلس الجامعة يعتبرون الدخول الجامعي المقبل تحديا كبيرا يقتضي تعبئة جميع الامكانيات المتاحة والمطالبة بتوفير الوسائل الضرورية المساعدة على إنجاح الإصلاح.

النقطة الرابعة : مختلفات

واصل مجلس الجامعة دراسة النقط المدرجة في "المختلفات"، والتي تم تأجيلها منذ اجتماع 2003/7/17.

أ- شكل المجلس لجنة الإعلام والتواصل والعلاقات الخارجية، وتضم في عضويتها السادة العيادي، العدناني، أرسلان، الجبلي، المجدوبي، الغجدامي، العمراوي، الكنداني والجودي.

ب- أحدثت لجنة مكلفة بالتكوين المستمر والجامعة الافتراضية. وقد انضم إليها السادة: التانوني، كنداني، حكيم، أرسلان، العيادي، الأكلع، الغجدامي، مديح وآيت بنعلي.

ج- أحيط المجلس علما بإحداث مصلحة للتواصل على مستوى رئاسة الجامعة. كما ذكر الأعضاء بأهمية إصدار نشرة إعلامية تعرف بأنشطة الجامعة ومختلف التظاهرات العلمية والثقافية ...

د- عرض على المجلس طلبان للاستيداع، قبل أحدهما ورفض الآخر لكون صاحبة الطلب استنفدت عشر سنوات المسموح بها قانونيا في موضوع الاستيداع.

ه- شكلت لجنة مكونة من الأساتذة المنتخبين أعضاء مجلس التدبير للانكباب على قضية كلية الطب وتقديم تقرير في الموضوع لمجلس الجامعة .

و- قرر المجلس عدم تنظيم الجامعة الشتائية خلال الموسم الجامعي المقبل، في انتظار القيام بتحليل متأن لحصيلة الدورات السابقة.

ز- تم التذكير مجددا بضرورة التحضير لاحتفال جامعة القاضي عياض بعيدها الفضي، وذلك بعد مرور خمسة وعشرين سنة على إحداثها.

المقرر : عز الدين المختاري

المراجعة : ذ.إدريس الجبلي

ذ.عبد الرحمان العيادي

صودق عليه في اجتماع مجلس الجامعة ليوم 25 دجنبر 2003.